التحول الديمقراطي في المملكة المغربية: دراسة عمليات الإصلاح السياسي (١٩٩٩-٢٠١١)

إعداد

تركي ملحم عياده الملحم
مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية

الملخص:

تناقش هذه الدراسة أحد الموضوعات المهمة المطروحة ضمن مسار السياسات المقارنة بشكل عام، وحقل التنمية السياسية بشكل خاص، موضوع "التحول الديمقراطي" و"الإصلاح السياسي". بعد تزايد الضغوطات المطالبة في التغيير والتوجه نحو الديمقراطية لدى شعوب دول الجنوب، أصبح الموضوعان يعدان من أهم القضايا السياسية في القرن الحادي والعشرين.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وتفسير وشرح إجراءات التطور السياسي في المملكة المغربية. وذلك من خلال دراسة وتحليل جوانب التطور الديمقراطي ومراحله، وكذلك العوامل والمحددات المختلفة، وسياسات النظام ومواقف المؤسسات السياسية. وتسعى هذه الدراسة الإجابة عن السؤال التالي:

ما المراحل التي من خلالها يمكن للدول إجراء إصلاح سياسي وتحول ديمقراطي دون التضحية بالاستقرار السياسي؟، ويتفرع من هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية, أهمها: ما محددات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، سواء في الاجتهادات النظرية، أو في المملكة المغربية، ثانياً ما الإجراءات التي تم اتخاذها ؟ وكيف أثرت على عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المملكة المغربية؟

الكلمات المفتاحية : - التحول الديمقراطي، الإصلاح السياسي، المملكة المغربية، التطور السياسي.

Abstract:

This study concerns to within the field of comparative policies that seeks to generalize about the Third World countries in general and the Arab World in particular. It seeks to analyze and explain the procedures of political development in countries that concerns to this world. The aim of this study is to deepen the knowledge of the theoretical and practical aspects of the process of democratic transformation by discussing the conceptual and theoretical issues of the process of democratic transformation and identifying the determinants of democratic transformation in the Moroccan situation. The study also sheds light on the future of the democratization process, the positions of the various political forces on the process of democratization in the Kingdom of Morocco. The study also attempts to assess the success of the political reform process of the democratic transformation in the case of Morocco in meeting relevant popular demands.

Keywords: - Democratic transformation - Kingdom of Morocco - Political reform - Political development

أولا: المقدمة

تُعد المغرب من الدول القديمة في العالم العربي. فقد تكون فيها حكم ملكي مستقر في العام ١٦٣١م وبقي كذلك إلى الآن، عدا بضعة عقود من القرن العشرين كانت فيه الدولة تحت الاستعمار الفرنسي والإسباني. وكذلك فإن المغرب من الدول التي تنبهت لأهمية الدستور في فترة مبكرة. فقد كانت للمغرب دساتير متعددة منذ الاستقلال. فقد صدر الدستور المغربي الأول علم ١٩٦٠، أي أربع سنوات بعد الاستقلال وخروج المستعمرين الأجانب. ومنذ ذلك التاريخ والمغرب تسير باتجاه تطوير النظام السياسي لبناء دولة ديمقراطية مستقرة.

في العام ٢٠١٠ مر العالم العربي بعاصفة من مطالب الإصلاح السياسي سميت بالربيع العربي، وكانت نتائجها مأساوية على الكثير من الدول العربية لأسباب داخلية وخارجية. فقد سقطت أنظمة كانت لفترة طويلة مستقرة. ودخلت أخرى في حرب أهلية طويلة الأمد، وأخرى أصبحت تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية نتيجة للتغير السريع في بنية النظام السياسي وعلاقته بمجتمعه وقواه السياسية المختلفة. لقد مر المغرب في هذه الفترة بمحاولات زعزعة الاستقرار السياسي فيه، فقد تكونت "حركة ٢٠ فبراير" في العام ٢٠١١ وقدمت مجموعة من المطالب السياسية والدستورية للحكومة وقامت بدعوة أعضائها ومؤازريها إلى التظاهر. تمكنت الحكومة المغربية على احتواء هذه التظاهرات والمطالب دون إجراءات تؤدي إلى التوتر وأسهم في إرساء قواعد متينة للتغيير السلمي نحو الديمقراطية مع الحفاظ على الاستقرار.

هذه الدراسة تحاول فهم حقيقة الإجراءات الدستورية والممارسة السياسية التي حدثت في المغرب، فأدت إلى اتخاذ خطوات حيوية باتجاه الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. وقد قامت هذه الدراسة بتحليل السياسة المغربية في مجال الإصلاحات الدستورية والسياسية مع التركيز على الفترة منذ العام ٢٠١١. لقد تولى الملك "محمد السادس" مقاليد الحُكم في المغرب بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٩٩ بعد وفاة والده الملك "الحسن الثاني"، في هذه الفترة كانت المغرب قد مرت بفترة من الانتقال الديمقراطي ، حيث كان الملك السابق "الحسن الثاني" في فترة حُكمه قد عمل على البدء في عملية تحول ديمقراطي في المغرب من خلال الإصلاحات السياسية التي أدخلها على الدستور المغربي منذ سنة ١٩٦٣ إلى سنة ١٩٩٦، تسعى إلى إيجاد توازن سياسي في المغرب، وتشجيع التعايش بين الملكية والأحزاب السياسية، من ضمنها المعارضة ، عندما تسلم الملك "محمد السادس" مقاليد الحُكم قام بالانتقال بخطوات أوسع نحو التحول الديمقراطي.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في اختلاف الرؤى النظرية حول مفهوم الديمقراطية وخصائصها، وتعدد السبل المطروحة للتحول الديمقراطي، ومن ثم محاولة مناقشتها، إن دراسة حالة التحول الديمقراطي في المغرب كنموذج يمكن تعميمه على حالات أخرى مشابهة، وبناءً عليه، تأتي أهمية الدراسة من جانبين:

١ - الأهمية النظرية:

تتمثل في الجانب النظري وطرح الأسئلة النظرية حول أسباب نجاح أو فشل التحول الديمقراطي في دولة ما، وإلى أين يقود هذا التحول؟

٢ - الأهمية العملية:

وهي دراسة التجربة المغربية فيما يتعلق بالإصلاح السياسي، وتوضيح مدى خصوصية التجربة المغربية فيما يتعلق بالمحددات الداخلية للتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، وتحليل المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في المملكة المغربية، وقياس مدى نجاح عملية الانتقال الديمقراطي في المغرب في ضوء الإصلاحات السياسية في عهد الملك محمد السادس.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تعميق المعرفة بالجوانب النظرية والعملية في عملية التحول الديمقراطي: -

١ - التعرف على محددات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الحالة المغربية

٢ - معرفة مواقف القوى السياسية المختلفة بشأن إجراءات التحول الديمقراطي في المملكة المغربية

٣ - محاولة تقييم مدى نجاح/تجربة الإصلاح السياسي للتحول الديمقراطي في الحالة المغربية لتلبية المطالب الشعبية.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

١ – ما المحددات الداخلية للإصلاح السياسي في المملكة المغربية؟

٢ - كيف استوعب النظام الحاكم في المملكة المغربية صعوبات عملية الإصلاح؟

٣ - ما مواقف القوى السياسية المختلفة من عملية التحول الديمقراطي في المملكة المغربية الفترة محل الدراسة؟

خامساً: فرضية الدراسة:

سيتم اختبار فرضية رئيسية في هذه الدراسة وتتمثل في أن النظام السياسي في مملكة المغرب قد استطاع أن يستغل الظروف الداخلية لبناء ديمقراطية جديدة مع الحفاظ على استقراره، وذلك من خلال مجموعة من إجراءات الإصلاح السياسي من خلال مبادرات ملكية.

سادسا: مناهج الدراسة:

سيستخدم في هذه الدراسة منهج "تحليل النظم" لتحليل سلوك النظام السياسي المغربي حول الإجراءات لعملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي. المنهج سيعمل على تفسير الظاهرة وتحليلها من خلال ثلاثة عناصر: ١- المدخلات، وهي الضغوطات الشعبية التي تعرض لها النظام السياسي المغربي للمطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية. ٢- التحويل، وهو استيعاب النظام لمطالب المحتجين. ٣- المخرجات، تمثل استجابة النظام السياسي المغربي للمطالب والوفاء بها. أيضا سيستخدم المنهج المؤسسي لدراسة بعض المؤسسات السياسية في الدولة المغربية حول مهامها وأدوارها ومدى تأثيرها في العملية الديمقراطية والإصلاحية مثل الأحزاب، البرلمان، والمجلس الحكومي.

سابعاً: تقسيم الدراسة:

ستقسم هذه الدراسة على نحو التالي:

١ - المحور الأول: مراحل التطور السياسي في المغرب الحديث بعهد الملك محمد السادس.

٢ - المحور الثاني: المحددات الداخلية للإصلاح السياسي في المغرب.

٣ - المحور الثالث: سياسات الإصلاح السياسي في المغرب، ومواقف القوى السياسية بشأن التحول الديمقراطي.

٤- الخاتمة والاستنتاجات.

٥ - المراجع.

المحور الأول: مراحل التطور السياسي في المغرب في عهد الملك محمد السادس

لقد جاءت مرحلة حكم الملك محمد السادس بعد ضمان الاستقرار السياسي والتخلص من قوى الفوضى وانحسار التدخلات الخارجية، مما أفسح المجال أمام القوى السياسية الفاعلة في المملكة

المغربية على التكاتف والعمل معا على إجراء تعديلات جوهرية في بنية النظام السياسي سواء من الناحية الدستورية، أو على مستوى الإجراءات. وفي هذا المحور الذي سيتم فيه مناقشة هذه الإجراءات من خلال دراسة التطور السياسي في المغرب منذ تولي الملك محمد السادس الحكم في البلاد عام ١٩٩٩ إلى الإعلان عن الدستور الجديد في ٣٠ يوليو من عام ٢٠١١, وسيتم تقسيم هذه الفترة كالآتي :

- الأولى: منذ سنة ٢٠٠٢ إلى ما قبل ٢٠ فبراير ٢٠١١.
- الثانية: منذ ٢٠ فبراير ٢٠١١ إلى تاريخ الإعلان عن دستور جديد للملكة المغربية بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١١.

أولاً: التطورات السياسية كمرحلة أولى منذ سنة ٢٠٠٢، الى ما قبل ٢٠ فبراير ٢٠١١

شهدت المغرب تغييرات ملحوظة في فترة حكم الملك محمد السادس منذ توليه الحكم في المغرب في ٢٣ يوليو من عام ١٩٩٩ إثر وفاة والده الملك الحسن الثاني، إلى تاريخ الإعلان عن إصدار دستور جديد الذي أقره المجلس الدستوري المغربي بقرار رقم: (٨١٥,٢٠١١) المعلن عن نتائج الاستفتاء لمشروع الدستور بتاريخ ٢٩ يوليو, ٢٠١١. إن التغييرات في البلاد بعهد الملك محمد السادس قد شملت جميع أنساق الدولة. وقد بادر الملك بإجراء العديد من الإصلاحات على جميع الأصعدة، والتي تضمنت الإصلاح السياسي والدستوري، وتحسين أوضاع حقوق الإنسان، وإطلاق مبادرات للتنمية الاقتصادية والبشرية لرفع مستويات المعيشية للمواطنين لتوفير فرص الارتقاء بالمجتمع. قام الملك "محمد السادس" بتعيين الحكومة الجديدة والبدء في مشاريع الإصلاح مع حكومة "إدريس جطو" التي عُرفت آنذاك بالحكومة "التكنوقراطية" التي جمعت نخبة من الطبقة العلمية والاقتصادية لإدارة الحكومة وأعلنت أهدافها الرئيسية في تطوير النظام الاقتصادي في المغرب(١)

ويمكن تحديد الإصلاحات التي حققها ملك المغرب "محمد السادس" منذ وصوله إلى الحكم في يوليو ١٩٩٩ إلى ما قبل ٢٠ فبراير من عام ٢٠١١ في المجالات التالية:

---

(١) النبط، سفيان، *"محمد السادس الملك الذي غيّر وجه المغرب"*، موقع معلومات الصحافة والاعلام، ص١, www.infomedia.ma/2016/03/29/208760/حصريا-محمد-السادس-الملك-الذي-غيّر-وجه

١- المجال الإعلامي:

وفيما يخص وسائل الإعلام وحرياته، قام الملك محمد السادس بإصلاح القطاع الإعلامي العام، حيث تم في سنة ٢٠٠٢ إحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري بميزانية من القصر الملكي. وأعلن إلغاء احتكار الدولة لمجال البث الإذاعي والتلفزيوني عبر إصدار قانون خاص بالقطاع (٢).

٢- المجال الحقوقي:

أحرزت المغرب في حقبة الملك "محمد السادس" تقدما ملحوظا في المجالات الإنسانية والحقوقية. وقد قام ملك المغرب محمد السادس منذ توليه السلطة إلى تاريخ موضع الدراسة بعمل التالي:

أ- إطلاق هيئة الإنصاف والمصالحة.

تم إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة بأمر ملكي بتاريخ ٧ يناير ٢٠٠٤ كخطوة مهمة من أجل طي صفحات مؤلمة من تاريخ المغرب المستقل؛ وكمدخل لبناء مجتمع "حداثي" وتوفير شروط مناسبة وملائمة "لانتقال ديمقراطي سلس(٣). وتُعد الهيئة تجربة رائدة في مجال حقوق الإنسان ذات اختصاصات غير قضائية في مجال تسوية ملفات الماضي حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان(٤). حيث تقوم الهيئة على التحري والتحقيق حول مواضيع الانتهاكات الجسيمة وتقديم تعويضات مالية لضحايا التعذيب في السجون وتتكفل في علاجهم طبيا وإعادة تأهيلهم نفسيا واجتماعيا (٥). "تُعد المملكة المغربية الدولة الوحيدة عربيا وإفريقيا، قد أغلقت ملفات حقوق الإنسان قبل سنة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩"(٦)

---

[٢] *"المغرب يجني ثمار إصلاحات الملك محمد السادس"* , شبكة الشرق الأوسط, ٥ أكتوبر, ٢٠١٦, تم زيار الموقع الالكتروني بالرابط أدناه في يوليو ٢٠١٩,
https://middle-east-online.com/المغرب-يجني-ثمار-اصلاحات-الملك-محمد-السادس/

[٣] لكريني، إدريس، *"تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب"* ، الوارف للدراسات الإنسانية، ٢٠٠٩، ص١
http://www.alwaref.org/arabic/2009-02-26-01-53-47/125-2009-04-02-03-34-27

[٤] *"الإنصاف" هيئة طوت "سنوات الرصاص" بالمغرب"* ، الجزيرة للموسوعات السياسية، ٢٠١٥/٥/٢٥
www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2015/6/11/هيئة-الإنصاف-والمصالحة

[٥] *"صلاحيات هيئة الانصاف والمصالحة"* , تقرير هيئة الحقيقة المغربية: رد اعتبار ضحايا الماضي في حاضر غير مؤكد، هيئة الانصاف والمصالحة، نوفمبر ٢٠٠٥,
https://www.hrw.org/legacy/arabic/reports/2005/morocco1105/5.htm

[٦] مقالة حول تطور المجال الحقوقي عبر تاريخ المغرب تحت عنوان *"ملك المغرب"* , نشر في بوابة الفجر الالكترونية, (٣٠ مايو, ٢٠١٦), تم زيارة الموقع الرابط أدناه بتاريخ (٣٠ يوليو ٢٠١٩),
https://www.elfagr.com/2155910

ب - إقرار قانون مدونة الأسرة:

فيما يتعلق بحقوق المرأة وتحقيق المساواة، أقر العاهل المغربي "محمد السادس" على قانون باسم: (مدونة الأسرة) من عام ٢٠٠٤ الذي يهدف إلى تعزيز دور المرأة داخل الأسرة المغربية ومنحها حقوقاً جديدة وتقييد تعدد الأزواج وتسهيل الطلاق. وانتهى مسار تعزيز حقوق المرأة بإعلان المغرب سحب تحفظاته بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، لكن الجمعيات النسائية ما زالت تناضل لإقرار القوانين مقابل مقاومة المحافظين(٧).

٣- المجال الأمني :

وفيما يتعلق بالأمن القومي المغربي ومكافحة الإرهاب، استطاعت المغرب القضاء على الإرهاب والتطرف الديني بحقبة الملك "محمد السادس"، وذلك بفضل الأجهزة الأمنية والوعي المجتمعي حول مخاطر الفكر المتطرف, مما جنب المغرب العديد من الهجمات الارهابية. وأصبح المغرب دولياً نموذجا يستفاد منه في مكافحة الإرهاب٨.

٤- المجال السياسي (على مستويين: الداخلي والخارجي):

أ- المستوى الخارجي: حل أزمة الصحراء الغربية:

بادر ملك المغرب "محمد الساس" للتوصل إلى حل مشكلة الصحراء الغربية من خلال منح الصحراء حكما ذاتيا تحت مسمى الرؤية المغربية التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة، ورحبت بها الولايات المحتدة وفرنسا وإسبانيا، حيث جرت أولى جلسة مفاوضات جمعت بين الوفد المغربي وأعضاء حركة البوليساريو الصحراوية الانفصالية في مدينة "نيويورك" بتاريخ ١٨-١٩ يونيو ٢٠٠٧, ثم عقدت الجلسة الثانية بتاريخ ١٠-١١ أغسطس من عام ٢٠٠٧ التي أحرزت تقدما أكثر حيث توصل الطرفان إلى تسويات سياسية لحل ملف الصحراء الغربية تقتضي بحصول الأخيرة على حكم ذاتي وانهاء النزاع المسلح بين الطرفين، مما أثبت نجاح المقترح المغربي لحل القضية(٩)، حيث وصفت الإدارة الأمريكية المقترح المغربي بأنه: " مقترح بناء وصادق لإنهاء النزاع"(١٠) باعتباره أنه سيحفظ ماء وجه الطرفين كما رأته إدارة واشنطن.

---

٧) *"بدءًا من هيكلة الحقل الديني ومدونة الاسرة.. والبقية تأتي: المغرب لملكية والإصلاحات المحققة"*, إيلاف المغرب - متابعة، الرباط، (٥ أكتوبر ٢٠١٦)،
https://elaphmorocco.com/Web/news/2016/10/1835.html

٨) *"المغرب بين النظام الملكي والإصلاحات"*, صحيفة الوسط البحرينية، العدد: ٥١٤٥, ٧ أكتوبر, ٢٠١٦,

٩) *الجمعية العامة تزكي المقترح المغربي لحل النزاع المفتعل حول الصحراء*, جريدة الصحراء الالكترونية, ١٦ أكتوبر ٢٠١٤
http://www.assahraa.ma/journal/2014/192884

١٠) *ملك المغرب*, صحيفة الفجر الالكترونية, ٣٠ مايو ٢٠١٦, https://www.elfagr.com/2155910

ب- المستوى الداخلي: تفعيل وتطوير دور الأحزاب والمشاركة السياسية.

أما الإصلاحات في المجال السياسي، فقد حرص الملك محمد السادس على وضع تصور مكانة الحزب في النظام السياسي المغربي ودوره المحتمل في التوازنات التي تعتزم الملكية بلورة خيوطها للعهد الجديد على مستوى الإستراتيجية السياسية المركزية. ويتمثل التوجه الجديد في ضرورة انخراط الأحزاب فيما يوصف بالمشروع المجتمعي القائم على "بناء مغرب ديمقراطي موحد، منتج وتضامني، متقدم ومنفتح" وهو ما يتطلب برأي الملك "تقوية دور الأحزاب بإيجاد إطار تشريعي جديد وفعال يستمد فيه الحزب شرعيته القانونية من مشروعيته الديمقراطية ويأتي بإجابات جماعية متميزة عن قضايا مجتمعية عريضة، وليس تلبية لمطامح شخصية أو فئوية ضيقة"(١١) وقد تطور دور الأحزاب والقوى السياسية في مملكة المغرب، وأصبحت تشارك في عملية صنع القرار السياسي، وأصبح لها تقاليد حزبية تقوم من خلالها بالعمل على تمثيل أعضائها ومؤازريها بأفضل طريقة ممكنة من أجل فحص واقع وتأثير التجربة الحزبية في المغرب بعد الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

ثانياً: التطورات السياسية المغربية كمرحلة ثانية ما بين ظهور حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١، إلى الإعلان عن الدستور الجديد في ٣٠ يوليو ٢٠١١.

وهي الفترة الثانية من مراحل الإصلاح والتطور السياسي المغربي الذي يعد بأنه أكثر تقدما في المملكة المغربية بعهد الملك محمد السادس، وقد تم تقسيمها إلى ٣ مراحل زمنية متقاربة مهمة، وهي:

١- ظهور حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١.
٢- الخطاب السامي للملك محمد السادس في ٩ مارس ٢٠١١.
٣- الإعلان عن الدستور الجديد في ٣٠ يوليو ٢٠١١.

١- ظهور حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١:

مع سرعة التغيرات أثناء الربيع العربي خلال الأعوام ٢٠١٠ و٢٠١١ من جراء الثورة في تونس وتغيير النظام في مصر، بدأت حركة شبابية سميت بـ "حركة ٢٠ فبراير" تنادي بالتظاهر مطالبة بالتغيير والديمقراطية ، وكان لها مطالب محددة تتعلق بالديمقراطية والمشاركة الحقيقية

(١١) برادة، يونس، ***"الملكية والأحزاب في المغرب: مقاربة السياسة الحزبية للملكية"*** ، نشر في موقع محمد الجابري الخاص، (٢٠١١/٣/٣٠)، ص١ http://www.aljabriabed.net/n65_01berrada.(2).htm#_edn1

لتحسين ظروف معيشة المواطنين. وفي بيان تأسيس الحركة، تقدم أعضاؤها بمجموعة من المطالب، منها:

أ- دستور ديمقراطي شكلًا ومضمونًا يمثل الإرادة الحقيقية للشعب٠

ب- حل الحكومة والبرلمان وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة تخضع لإرادة الشعب٠

ت- قضاء مستقل ونزيه٠

ث- محاكمة المتورطين في قضايا الفساد واستغلال النفوذ ونهب خيرات الوطن٠

ج- الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية في البلاد إلى جانب العربية٠

ح- إطلاق كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومحاكمة المسئولين٠

خ- الإدماج الفوري والشامل للمعطلين في أسلاك الوظيفة العمومية٠

د- ضمان حياة كريمة بالحد من غلاء المعيشة والرفع من الحد الأدنى للأجور٠

ذ- تمكين عموم المواطنين من ولوج الخدمات الاجتماعية وتحسين مردوديتها (١٢).

لكن الحراك السياسي في المغرب لم يكن كباقي الحراك في حالة العالم العربي. لقد وجد مبكراً أن عملية الإصلاح لا تتم إلا من الداخل ودون المساس ببنية النظام، وليس من خلال الشعارات وتغيير الأشخاص.

٢- الخطاب السامي للملك "محمد السادس" في ٩ مارس ٢٠١١

تفاعل النظام السياسي بكل جدية مع الحركة، وتقدم بمبادرات تستجيب لمعظم مطالب الإصلاح التي وردت في بيان تأسيس حركة ٢٠ فبراير. ففي ٩ مارس من نفس العام، أي بعد أقل من شهر من التظاهرات، قد أعلن الملك في خطابه إلى الشعب نيته إجراء تغييرات جذرية في الدستور وطبقية العمل السياسي ، حيث قال للشعب المغربي مخاطبًا لهم بشأن "الشروع في المرحلة الموالية، من مسار الجهوية المتقدمة، بما تنطوي عليه من تطوير لنموذجنا الديمقراطي التنموي المتميز، وما تقتضيه من مراجعة دستورية عميقة، تكون عمداً لما تعتزم إطلاقه من إصلاحات جديدة شاملة، في تجاوب دائم مع كل مكونات الأمة"(١٣).

---

(١٢) أحمد، إسلام، *"حركة ٢٠ فبراير: نموذج للحركات الشبابية في المغرب العربي"* ، نشر في البديل، الإثنين ٢٠ فبراير، ٢٠١٢, http://elbadil.com/2012/02/29088/

(١٣) *"نص الخطاب السامي الذي وجهه الملك محمد السادس إلى الأمة"* ، الرباط، ٩ مارس ٢٠١١ http://www.swissinfo.ch/media/cms/files/swissinfo/2011/03/discours09032011ar-29839428.pdf

وبناءً عما سبق، قرر ملك المغرب "محمد السادس" إجراء تعديل دستوري شامل، يستند على سبعة مرتكزات أساسية، هي:(١٤)

أ- التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة الغنية بتنوع روافدها وفي صلبها الأمازيغية كمكون أساسي من مكونات الهوية المغربية لجميع المغاربة دون استثناء.

ب- ترسيخ دولة الحق والمؤسسات وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والثقافية والبيئية ولاسيما بدسترة التوصيات الوجيهة لهيئة الإنصاف والمصالحة والالتزامات الدولية للمغرب.

ح- الارتقاء بالقضاء الى سلطة مستقلة وتعزيز صلاحيات مؤسسة المجلس الدستوري توطيداً لسمو الدستور وسيادة القانون والمساواة.

د- توطيد مبدأ فصل السلطة وتوازنها وتعميق دمقرطة وتحديث المؤسسات وعقلنتها عبر برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة .

هـ- تكريس تعيين الوزير الأول (رئيس الوزراء) من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات مجلس النواب وعلى أساس نتائجها، وتقوية مكانته بصفته رئيسا لسلطة تنفيذية فعلية يتولى المسئولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية وتنفيذ البرنامج الحكومي.

و- تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين، بتقوية دور الأحزاب السياسية، في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية، والمجتمع المدني.

ز- تقوية آليات تخليق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسئوولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة.

ح- دسترة هيئات الحكامة، وحقوق الإنسان، وحماية الحريات للشعب المغربي.

٣- مرحلة الإعلان عن الدستور الجديد في المغرب في ٣٠ يوليو ٢٠١١.

بعد التشاور والتنسيق مع المؤسسات السياسية المغربية للقيام بالإصلاح الدستوري، تم عمل استفتاء حول مسودة الدستور المغربي في ١ يوليو ٢٠١١, وتم الموافقة عليه بأغلبية الأصوات وأجري عليه تعديلات. وفي ٣٠ يوليو ٢٠١١ أعلن عنه الملك "محمد السادس" وتم نشره في

(١٤) *"نص الخطاب السامي الذي وجهه الملك محمد السادس إلى الأمة"* ، الرباط، ٩ مارس ٢٠١١, ص ص ٣-٤
http://www.swissinfo.ch/media/cms/files/swissinfo/2011/03/discours09032011ar-29839428.pdf

مؤسسات النشر وبدأت الحكومة بتنفيذه في اليوم الذي تلاه. ويرتبط ظهور دستور ٢٠١١ نتيجة لحراك سياسي وشعبي لإحداث التغيير والمطالبة بالإصلاحات، والتي عرفت لاحقا باسم حركة ٢٠ فبراير. وتم صياغة بنوده التي كان يشوبها بعض الغموض واللبس وإزالة عبارات التقديس للملك مثل "أمير المؤمنين". ووفقا للدستور المغربي الجديد يعرف المغرب على أنه:

"مملكة دستورية برلمانية ديموقراطية واجتماعية(١٥)، تنتهج المبدأ التشاركي لإضفاء طابع من التواصل بين الملك وشعبه. فالملك هو رئيس الدولة وموحد البلاد والضامن على استقرارها ووحدتها الترابية وسيادتها والخادم الأول للبلاد"(١٦). الدستور المغربي الجديد يرتكز على محاور أساسية، وهي:(١٧)

أ- تقوية السلطة التنفيذية، وعلى رأسها تعزيز مكانة الوزير الأول ومنحه صلاحيات واسعة التي حددتها الدستور الجديد.

ب- تحويل النظام السياسي المغربي من ملكية ملطقة إلى ملكية برلمانية. بعد الإعلان الدستوري الجديد، تنازل الملك "محمد السادس" عن بعض الصلاحيات لصالح الحكومة والبرلمان.

ت- دسترة الأمازيغية. الاعتراف بالقومية الأمازيغية كمكون من مكونات الهوية المغربية الأساسية، وقد تم الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية في الدولة إلى جانب العربية.

ث- تعزيز الجهوية من خلال منح مزيد من الصلاحيات من الحكم المحلي لكافة المناطق الإدارية في المملكة المغربية (١٨).

نستنتج مما سبق أن الإجراءات الإصلاحية الدستورية والحقوقية في المغرب كانت حقيقية وتصب في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. وتعد هذه المساعي أيضاً استباقاً لتحديات الربيع العربي والعمل على تحقيق مطالب حركة ٢٠ فبراير حتى قبل تحولها إلى مطالب جماهيرية واسعة، فقد قامت الدولة بتشكيل هيئة الانصاف والمصالحة لتسوية ملف حقوق الإنسان.

المحور الثاني: المحددات الداخلية للإصلاح السياسي

[١٥] الفصل الأول من دستور المغرب الجديد ٣٠ يوليو ٢٠١١.

[١٦] الفصل ٤١ من دستور المغرب الجديد ٣٠ يوليو ٢٠١١.

[١٧] الخطاب السامي الموجه للشعب, ٩ مارس ٢٠١١

[١٨] مضامين الإصلاح الدستوري بالمغرب، الجزيرة نت, ١١ مارس ٢٠١١, تم زيارة الموقع بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠١٩, https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/11/مضامين-الإصلاح-الدستوري-بالمغرب

أن أي دراسة لأي عملية إصلاح سياسي وتحول ديمقراطي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الداخلية التي قد تكون عاملًا حاسمًا في نجاح أو فشل أي عملية إصلاح. والمملكة المغربية كغيرها من الدول، لديها خصائص داخلية تساعد مع بعضها في عملية الإصلاح السياسي من جهة، وتعيفها من جهة أُخرى، وعند القيام بأي عملية إصلاح سياسي يجب أخذ هذه الخصائص بعين الاعتبار لمحددات لعملية الإصلاح، وهذه المحددات هي:

أولا : العلاقة المتجذرة بين مؤسسة العرش والشعب.

ثانيا : التنمية البشرية والأوضاع الاقتصادية وطموحات الشباب.

ثالثا : ضرورات الأمن والاستقرار.

رابعا : التعددية الحزبية وضعف المشاركة السياسية.

أولا: العلاقة المتجذرة بين مؤسسة العرش والشعب

يعد الملك في المغرب أميرًا للمؤمنين والعلاقة الدينية بين الملك والشعب قديمة جدا تعود تاريخيًّا إلى تأسيس الدولة في القرن السابع عشر ميلاديًّا حيث قاد ملوك المغرب حروب الوحدة والاستقلال، وينص الدستور المغربي على أن الملك يعد: " أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها؛ وهو حامي الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة" (١٩)، وقد أشار الكثير من المؤرخين على أهمية هذه العلاقة في استمرارية الدولة لأكثر من ثلاثة قرون متواصلة(٢٠). لذلك، فإن أي عملية إصلاح يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذه العلاقة وتحترم العلاقة.

ثانيا: التنمية البشرية والأوضاع الاقتصادية وطموحات الشباب:

تعاني المغرب من مشكلة متفاقمة جراء ازدياد أعداد العاطلين عن العمل ، وخاصة من بين فئة الشباب, "وبحسب أرقام هيئة الإحصاءات المغربية, فإن معدل البطالة في المملكة تخطى في نهاية عام ٢٠١٧, ١٠,٢% مقابل ٩,٩% لعام ٢٠١٦؛ وتطال البطالة خصوصا الشبان الذين تراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما (٢٦,٥%) مع معدل وصل إلى أكثر من ٤٢% بين شبان

(١٩) *"دستور المملكة المغربية ٢٠١١* ,الباب الثاني، الفصول ٢٤،٢٥.

(٢٠) حوراني، ألبرت، *"الطريق إلى المغرب: قراءة في الاستشراق"* ، ترجمة عبد النبي اصطيف، دمشق، التراث العربي، العدد السابع، السنة الثانية، ١٥نيسان ١٩٨٢، ص١٦٦.

المدن"(٢١). ويشكل من بين هؤلاء الشباب ٢٤% من حاملي الشهادات الجامعية والمهنية (٢٢). وقد قامت الدولة المغربية من تولي الملك "محمد السادس" حكم البلاد بإطلاق برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي بادر بها، ومن ضمنها، إطلاق "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" في ٢٠٠٥/٥/٨, وهو مشروع تنموي يهدف إلي رفع مستوى معيشة المواطن بين المجتمعات الريفية والأحياء الحضرية الفقيرة المهمشة٢٣, والمبادرة كانت ترتكز على ثلاثة محاور مهمة، وهي: القضاء على الفقر في المناطق القروية والأحياء الحضرية الفقيرة، تشجيع الأنشطة المتاحة للدخل القار والمدرة لفرص العمل، والاستجابة لمطالب المواطنين المعنيين والنظر إلى احتياجاتهم الأساسية وتحقيقها بعد دراستها٢٤. إن مجهودات الدولة للقضاء على مشكلة الفقر والتقليص من حدته، استطاعت أن تقلل نسبته إلى ١٤,٢% في عام ٢٠٠٧(٢٥).

ثالثا: ضرورات الأمن والاستقرار:

مع أن التغييرات الدستورية والإصلاحات السياسية منذ ٢٠١١ سمحت بدرجات أعلى من حرية التعبير والتظاهر، إلا أن المغرب يولي اهتمامًا شديدًا بمبدأ الأمن والاستقرار، هناك دائمًا التخوف من الانزلاق إلى حالة الفوضى التي عانت منها بعض الدول العربية بعد الربيع العربي، وأيضًا هناك شكوك بأن من بين المتظاهرين يتواجد عناصر ينتمون إلى منظمات إرهابية أو ذوي أجندات خارجية، تسعى إلى تقويض هذا الأمن والاستقرار, بالرغم من نجاح الأجهزة الأمنية في ضبط الأمن في البلاد، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات الأمنية والتي إن لم تتم مواجهتها والتصدي لها، فقد تؤثر على مستقبل التحول الديمقراطي في المغرب بشكل سلبي، ومن تلك التحديات : الهجرة، الحراك الاجتماعي، الراديكالية والتطرف(٢٦), فقد أكد وزير الداخلية المغربي "الشرقي الضريس" أن: "الأمن في المغرب بمصاف الدول الصاعدة"(٢٧). فالأمن والاستقرار عنصر لا محيد عنه في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

---

[٢١] "المغرب: البطالة في صفوف الشباب "قنبلة موقوتة" وسبب رئيسي للقلق الاجتماعي", فرانس٢٤, ١١ شباط ٢٠١٨

[٢٢] أوفقير، سعيد، *"البطالة في المغرب: توقعات متشائمة ومخاوف متزايدة"*، ٣ ديسمبر ٢٠١٦، الترا الصوت.

[٢٣] *المبادرة بعمالة إنزكان أيت ملول"* , الموقع الرسمي لعمالة إنزكان أيت ملول، تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٩ http://prefecture-inezgane.gov.ma/?page_id=260

[٢٤] *" المبادرة الوطنية للتنمية البشرية "*, الإستراتيجيات الكبرى، قطاع الاتصال، موقع وزارة الثقافة والاتصال الإلكتروني، المملكة المغربية، تم زيارة موقع الرابط أدناه بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٩: http://www.maroc.ma/ar/content/٠-المبادرة-الوطنية-للتنمية-البشرية

[٢٥] الشطي، عبد الالة، *"استراتيجية التنمية البشرية في المغرب١"* ,مواضيع وابحاث سياسية، الحوار المتمدن، العدد ١٦٢٢, ٢٥ يوليو ٢٠٠٦.

[٢٦] الهاشمي، محمد، *"ثلاث تحديات: كيف تتعامل المغرب مع التهديدات غير التقليدية"* ، في ندوة عامة تمت مناقشتها في مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة بجامعة ابن زهر أكادير، بتاريخ ١٠ يونيو, ٢٠١٦, https://futureuae.com/ar/Activity/Item/21/ثلاثة-تحديات-كيف-تتعامل-المغرب-مع-التهديدات-غير-التقليدية

[٢٧] و م ع، *" الضريس: إرساء مناخ من الأمن والاستقرار، عنصر لا محيد عنه، لالتحاق المغرب بمصاف الدول الصاعدة"* , مغرس، نشر في الأحداث المغربية, ٢٠١٦/٦/٤, تم زيارة موقع الرابط أدناه بتاريخ: ٢٥ يوليو ٢٠١٩ https://www.maghress.com/ahdathpress/386214

رابعا: التعددية الحزبية وضعف المشاركة السياسية:

من محددات الإصلاح السياسي في المغرب أيضًا، تعدد الأحزاب السياسية وكثرتها. فيوجد في المغرب حسب السجلات الرسمية للدولة ٣٤ حزبًا سياسيًّا (٢٨)، تتنافس جميعها في فترات الانتخابات السياسية. وهذا عدد كبير جدًّا بالنسبة لدولة عدد سكانها حوالي ٣٤ مليون نسمة. فهذا العدد الكبير من الأحزاب يمنع تشكيل حكومات برلمانية قوية ومستقرة ،بحيث لا يمكن لأي حزب الحصول على الأغلبية المطلقة لتشكيل الحكومة، وبهذه الحالة، يتم اللجوء إلى ائتلاف الأحزاب المتشابهة لكي تتضح الاختلافات والفروقات فيما بينهم أمام الناخب المغربي، وذلك لضمان نجاح الإصلاح السياسي للتحول الديمقراطي خصوصا فيما يتعلق بالمشاركة السياسية كالتعددية الحزبية.

نستنتج مما سبق أنه لكي تتم عملية إصلاح سياسي يجب أخذ هذه الخصائص بعين الاعتبار كمحددات لعملية الإصلاح، وهذه المحددات كما أشرنا في هذا المحور, هي:

١- أن العلاقة بين الملك والشعب المغربي هي علاقة تاريخية وثيقة يسودها الاحترام المتبادل، وإن أي عملية إصلاح تؤخذ هذه العلاقة بعين الاعتبار، حيث يجب أن تكون العملية من داخل النظام السياسي القائم وليس من خارجه.

٢- أن أي عملية للإصلاح السياسي لابد من تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد، وتنمية الموارد البشرية وتحسين مستويات المعيشية بالقدر المأمول، ورفع معدلات الأجور، ومحاربة الفساد، وتوفير فرص الارتقاء الاجتماعي.

٣- أن عملية الإصلاح السياسي تكمن بوجود الأمن والاستقرار داخل الدولة والتي تعد من أهم المحددات في أي عملية للإصلاح السياسي. ومحددات الإصلاح السياسي في المغرب، تعدد الأحزاب السياسية الذي يعد أحد نماذج الديمقراطية ,وخاصة عندما يتعلق بالمشاركة السياسية.

المحور الثالث: سياسات الإصلاح السياسي في المغرب، ومواقف القوى السياسية وتفاعلاتها بشأن التحول الديمقراطي

(٢٨) *"لائحة الأحزاب السياسية"* , هيئات سياسية ونقابية، قطاع الاتصال، موقع وزارة الثقافة والاتصال الإلكتروني، المملكة المغربية، تم زيارة الموقع أدناه بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٩, تم زيارة موقع الرابط أدناه بتاريخ: ٢٥ يوليو ٢٠١٩ /لائحة-الأحزاب-السياسيةwww.maroc.ma/ar/content

قامت المغرب وبخطى ثابتة باتخاذ كل الإجراءات العملية والدستورية التي تصب في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، آخذة بعين الاعتبار الخصوصية المغربية والمحددات الداخلية التي تؤثر وبشكل مباشر على وتيرة واتجاه العملية الإصلاحية. في هذا المحور سيتم التطرق إلى موضوعين رئيسيين، وهما الإصلاح السياسي والإصلاح الدستوري.

أولاً: الملفات الإصلاحية في المغرب:

إن قضية الإصلاحات بشكل عام، والإصلاح السياسي بشكل خاص أصبح مطلبًا أساسيًّا لابد منه في ظل الأوضاع الراهنة التي تعيشها المنطقة العربية بعد الربيع العربي ،ومنها مسيرات حركة ٢٠ فبراير في المغرب الداعية للمطالبة بالإصلاحات السياسية والدستورية في البلاد، مما أدى إلى قيام المؤسسات السياسية الرسمية بفتح ملف الإصلاح السياسي, حيث أجرى الملك "محمد السادس" منذ توليه الحكم في البلاد (يوليو ١٩٩٩) إلى يومنا هذا، العديد من الإصلاحات السياسية المؤسساتية التي تقتضي بترحيب جميع القوى السياسية بالمشاركة في الحياة السياسية، وأجرى الإصلاحات دستورية في سنة ٢٠٠٦ و٢٠١١ إذ ان الأخير تنص على تنازل الملك عن بعض الصلاحيات لصالح الحكومة والبرلمان. ومن أهم الإصلاحات السياسية التي شهدتها المغرب، هي:

١ - مكافحة الفساد:

قامت الدولة المغربية إثر تزايد الضغوطات بإعداد برامج وإستراتيجيات من شأنها أن تقضي على ظاهرة الفساد بكافة أشكالها والتي هي جزء من الإصلاحات التي نص عليها الدستور المغربي الجديد بعد تبني المغرب إستراتيجية منظمة الشفافية الدولية للقضاء على ظاهرة الفساد؛ بناءً عليه قامت الحكومة المغربية بتكوين آليات مؤسساتية، وقانونية، وعقابية قضائية التي تقتضي لمكافحة الفساد والرشوة.

٢- الحكومات البرلمانية

إن الحكومة البرلمانية هي إحدى المسارات الهامة للديمقراطية والتي تشرك النواب في الوزارات بعد فوز بأغلبية المقاعد للحزب المنتخب الذي يملك الصلاحية لتشكيل الحكومة لتنفيذ

أجندات الحزب الذي بناءً عليه أُنتخب(٢٩). وأهم الأجندات التي أعدها الحزب المنتخب هي الأجندات السياسية والاقتصادية التي تتضمن بحل المشكلات المتفاقمة داخل الدولة (٣٠)، ويقوم رئيس الحكومة المكلف بتشكيل حكومة جديدة.

٣- الانتخابات البرلمانية:

تعد الانتخابات البرلمانية في المغرب من أهم عوامل فعالية النظام السياسي ،فهي تسهم في إسباغ الشرعية على نظام الحكم لكونها تقوم بجهود كبيرة في عملية اختيار القيادات السياسية فضلًا عن أنها تؤدي دورًا مهمًّا في عملية الارتقاء بالديمقراطية من خلال قدرتها على إدماج المواطنين أفرادًا وجماعات في الحياة السياسية.

ثانيا: الإصلاح الدستوري:

بالرغم من الإصلاحات الدستورية التي جرت في المملكة المغربية بعهد الملك محمد السادس منذ توليه السلطة إلى يومنا هذا نجد تجربتين (٢٠٠٦-٢٠١١) حيث إن التجربة تنص على بنود تقتضي بتنازل الملك عن بعض الصلاحيات للحكومة والبرلمان، إلا أنه لايزال الملك في مركز الحياة السياسية والدستورية بموجب الدستور الجديد، فبإمكانه وحده مراجعة الدستور، وليست سلطات رئيس الحكومة والبرلمان إلا شكلية، ومما يلفت الانتباه أن الملك يعين رئيس الحكومة ويعين أعضاءها الآخرين بناءً على اقتراح من رئيس الحكومة (٣١), ويحتفظ الملك بسطوة كبيرة على عملية صنع القرار في الحكومة، ويميز الدستور تمييزًا واضحًا بين المجلس الحكومي والمجلس الوزاري، فعندما تجتمع الحكومة برئاسة رئيس الحكومة يسمى "المجلس الحكومي"، أما إذا ترأس الملك اجتماع الحكومة فيسمى "المجلس الوزاري"، ولهذا الأخير حق الفيتو ضد أي قرار يتخذ في مجلس الحكومة، مما يعطيه دور المتحكم والثاني دور الخاضع له. وبالنسبة للدستور الجديد، فينص على أن الملك لا يخضع لأي مساءلة من أي مؤسسة، وللملك سلطة تعيين رئيس الحكومة والوزراء(الفصل ٤٧)().٣٢

يتبين مما سبق أن إجراءات الإصلاح السياسي من مكافحة الفساد وتكوين الحكومات البرلمانية والانتخابات، كان لها أثر بالغ في تشجيع مكانة القوى السياسية بالمشاركة في عملية البناء الديمقراطي، وأن عملية الإصلاح تسير باتجاه بناء دولة المؤسسات وتكوين مجتمع العدالة، وذلك

(٢٩) **الفانك ، فهد، *"ما هي الحكومة البرلمانية؟"* ، الرأي، الأحد ٢٠١٢/٣/١٨.**
(٣٠) **البطاينة ، فيصل، *"ماهي الحكومة البرلمانية"* ، أخبار جفرا، الخميس ١٩٧٠/١/١.**
(٣١) ***وزارة الثقافة والاتصال*، قطاع الاتصال، البوابة الوطنية، المملكة المغربية، http://www.maroc.ma/ar**
٣٢ **الدستور المغربي ٢٠١١، http://www.khayma.com/almoudaress/dousstour/dousstour4.html**

من خلال موازنة واضحة بين توجهات المؤسسة الملكية، وحفاظها على مكانتها واستقرار النظام السياسي، وبين الاستجابة لملف مطالب الجماهير والقوى السياسية المغربية.

ثالثاً: مواقف القوى السياسية من الإصلاح:

١- موقف مؤسسة العرش من الإصلاح:

تتمتع المؤسسات الملكية بقيمة وأهمية كبيرة في الدولة المغربية، حيث إن طبيعة السلطة السياسية في المغرب محكومة بجعل المؤسسة الملكية ليس فقط حاكمة وسائدة بل وكذلك مقدسة, فثلاثية الحكم والسيادة والقدسية تجعل السلطة في المغرب متداخلة البناء وتحكم على باقي أطراف العملية السياسية بهامشية في شرعية عملها أولًا وفي سياقات تحكرها ثانيًا(٣٣)، وبالوقوف على جوهر السلطة السياسية في المغرب يبدو جليًّا أن المؤسسة السياسية الملكية جعلت نفسها فوق المنافسة السياسية مع كونها محور كل العمليات السياسية، فالملكية تؤكد طابعها "القدسي" باعتبارها "مؤسسة المؤسسات" وهو ما يؤهلها انطلاقًا من المنطق السياسي المهيمن في النظام السياسي المغربي إلى أن تكون "أكبر" من أن تخضع لقواعد التنافس السياسي(٣٤).

٢- موقف الأحزاب المغربية من الإصلاح:

يشير الواقع الحزبي في المملكة المغربية إلى ما يسمى "لعبة المواقع" التي تبقى من حيث شروطها وتجلياتها امتدادًا طبيعيًّا للعبة التوازنات المتصلة برهانات الحكم المركزية وتصوراته المرحلية والإستراتيجية لمعادلة التغيير والاستمرارية. وظلت المسألة الحزبية مكونًا أساسيًّا لوضعية غياب التراضي السياسي وعدم الحسم في الرهانات السياسية والمجتمعية. كما استمرت الأحزاب في وضعية رد الفعل أي وضعية الارتهان بالسياق العام للعلاقة بين الملكية والأحزاب الموازنة وبالاختيارات المرحلية في ظل التباين، وأحيانًا التضاد البنيوي بين الممكن ،والمتعذر، والثابت ، والمتغير في أسس السلطة السياسية، حيث استطاع النظام السياسي المغربي إدماج جل الأحزاب السياسية المغربية في اختياراته المعزولة عن المدد الشعبي والمفتقدة للسند الشرعي، وذلك بعد صراع دموي مع بعض الأحزاب - خاصة ما عرف بالأحزاب الوطنية وتنظيمات اليسار الجذري ، حيث ما لبثت هذه الأحزاب أن انشقت وتصدعت واهترأت أيديولوجيتها بل وتنازلت عن كل المبادئ وباعت معطف "القيم" لتنتقل من النظرة الطوباوية إلى النضج السياسي

---

(٣٣) ماريانا أوتاوا، مريد رايلي، أواق كارنيجي، سلسلة الشرق الأوسط، "*المغرب من الإصلاح الهرمي الى الانتقال الديمقراطي*"، الديمقراطية وسيادة القانون، العدد ٧١، سبتمبر ٢٠٠٦، ص ١٥.

(٣٤) المصدر السابق.

الواقعي والبراغماتي. وما تجربة حزب الاتحاد الاشتراكي خلال تسعينيات القرن الماضي إلا نموذج لانتصار الاستراتيجية الاحتوائية على حد تعبير الأستاذ محمد ظريف (٣٥).

يمكن وصف الواقع حسب إشارة الدكتور "يونس برادة" إلى نوع بالتسييج الدستوري للوظيفة الحزبية عندما "لجأ المشرع الدستوري وهو الملك أولًا وأخيرًا منذ ١٩٧٠، وهو الواقع نفسه بالنسبة للدساتير الثلاثة الأخرى المراجعة لسنوات ١٩٧٢ و١٩٩٢ و١٩٩٦ إلى تسييج وظيفة الحزب في النسق السياسي المغربي، وبذلك أصبح الحزب السياسي مجرد طرف في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ترتيبًا على منطوق البند الأول من الفصل الثالث من الدستور الذي ينص على أن الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية تسهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم"(٣٦).

٣- الحركات الشبابية ومنظمات المجتمع المدني:

من شروط الديمقراطية توافر مؤسسات المجتمع المدني الذي يعمل على تحقيق وتقوية العملية الديمقراطية. ولكن الملاحظ في المغرب أن مؤسسات المجتمع المدني لا تملك من الموارد الكافية لإدارة أنشطتها وتحقيق أهدافها، وذلك نظرًا لضعف الميزانية المخصصة من طرف الدولة لمؤسسات المجتمع المدني وضعف القطاع الخاص المنتج في المغرب وهذا فضلًا عن الرقابة المالية الصارمة التي تفرضها الدولة (٣٧). وقد قامت منظمات المجتمع المدني في المغرب بأدوار فعالة في تحقيق الديمقراطية، ولا سيما وأن مؤسسات المجتمع المدني التي هي مؤسسات تنشئة من المفترض أن تسهم في بناء صرح الديمقراطية، نجدها في ذاتها تعاني من غياب ثقافة الديمقراطية في حياتها الداخلية، لكن على الرغم من ذلك فلا يمكن نكران بعض الأدوار التي قام بها المجتمع المدني في المغرب في سبيل دعم التحول الديمقراطي، فقد شكلت حركة ٢٠ فبراير بما أتاحته من فضاء للتواصل والتفاعل بين قوى سياسية مختلفة فرصة لتدقيق الموافق بخصوص بعض القضايا الحساسة كقضية الدستور الديمقراطي وقضية الدولة المدنية(٣٨).

---

(٣٥) عبد الرحمن أحمد خيزران، *"النظام السياسي المغربي وشرعنه احتكار السلطة (٢/٣)"*، موقع جماعة العدل والإحسان، ١٤ أبريل ٢٠١٥
https://www.aljamaa.net/ar/2005/04/14/٣-احتكار-وشرعنة-المغربي-السياسي-النظام/

(٣٦) سطي، عبد الإله، *"الملكية البرلمانية وأسئلة الإصلاح الدستوري في المغرب"*، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص٧٣
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/abd_alilah_sati_%20SIYASEYYA%20_49-50%20FINAL.indd-6.pdf

(٣٧) جرموني، رشيد، *"المجتمع المدني: بين السياق الكوني والتجربة المغربية"*، المجلة السياسية،
http://www.aljabriabed.net/n97_02jarmounii.htm

(٣٨) الوردي، العباس، *"المجتمع المدني المغربي: الوظائف، التحديات والرهانات"*، هسبريس, ٣١ مايو ٢٠١٢.

مما سبق تبين أن المملكة المغربية قد قامت بعدة إجراءات إصلاحية على المستويين السياسي والدستوري. فمن ناحية عمليات الإصلاح السياسي، وجدنا أن الحكومة في المغرب قد قامت بمجموعة إجراءات تصب في مجملها لتحسين ظروف الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. وقامت بإجراءات صارمة لمكافحة الفساد وتشكيل حكومة منتخبة قائمة على مبدأ النزاهة والشفافية.

ومن ناحية دستورية، فإن الإصدار الأخير لدستور المملكة المغربية الذي أُعلن عنه رسميا في ٣٠ يوليو ٢٠١١ بعد إعادة صياغته، قام الملك بالتنازل عن بعض السلطة لصالح الحكومة والبرلمان أضفي نوعاً من الحيوية على أدوار المؤسسات المنتخبة في النظام السياسي المغربي، وخلق حالة من الحراك في تفاعل القوى السياسية في المملكة المغربية بشأن تمثيلها في السلطة ومشاركتها في صنع السياسات العامة.

وقد أبدت القوى السياسية الفاعلة في المملكة المغربية مواقف إيجابية تجاه الإصلاح السياسي، حيث نستنتج أن هناك إجماعًا لدى هذه القوى بإيجابيات تجاه وضرورة الارتقاء بالمغرب إلى مصاف الدول المتقدمة سياسيًّا من خلال هذا الإصلاح، ومن ثم القيام بإجراءات التحول الديمقراطي.

الخاتمة والاستنتاجات

من خلال هذه الدراسة في الطرح والتثبت من الإجابات عن تساؤلات البحث من خلال توفير المعلومات الكافية والبيانات ذات العلاقة، تبينت لنا مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن حصرها بالنقاط التالية:

١- المغرب قام بعدة خطوات قادت إلى الإصلاح السياسي ،ووضعته على الطريق نحو التحول الديمقراطي. فقد قام المغرب باتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية والدستورية والتي قادت الى تغييرات عميقة في كل من الممارسة والنصوص الدستورية. ففي الممارسة السياسية نجد أن مركزية السلطة انتقلت من مؤسسة العرش الى مشاركة فاعلة بين كل من مؤسسة العرش والبرلمان والحكومة. كذلك فإن إجراء الانتخابات بشكل متواصل وتعيين رئيس حزب الأغلبية على رأس الحكومة كان له الأثر البالغ في صنع نقلة نوعية في عملية اتخاذ القرار السياسي بحيث أصبح سيتخذ من قبل عدة جهات سياسية تتحمل المسئولية. كذلك كانت هناك إجراءات أخرى مثل مكافحة الفساد والعفو العام قد أسهم في خلق الثقة الشعبية بأهمية المشاركة السياسية ومن ثم المساهمة في البناء الديمقراطي. أما التعديلات الدستورية فقد بينت السبل الكفيلة بعملية التحول الديمقراطي والمشاركة الحزبية في صنع القرار والتي يكفلها الدستور.

٢- إن عملية الإصلاح السياسي لم تكن دائما سهلة، فقد واجهت المغرب مجموعة من المحددات الداخلية التي في كثير من الأحيان كانت عوامل أدت إلى تباطؤ عملية الإصلاح السياسي ولكن لم تؤد إلى التراجع عنها أو المغرب قد واجه مجموعة من التحديات التي كان لها الأولوية في كثير من الأحيان على حساب عملية الإصلاح. ومن هذه المحددات: (أ) العلاقة بين مؤسسة العرش والشعب: وهي علاقة تقليدية تمنح الملك مكانه دينية تجعل من الصعب عملية مشاركة السلطة في بعض الأمور مثل رمزية القيادة واتخاذ القرارات المصيرية. (ب) التنمية البشرية والأوضاع الاقتصادية: فقد عانت المغرب في خلال العقدين الماضيين من نسب مرتفعة من البطالة وظروف معيشية صعبة جعلت اولوية تحسين هذه الظروف تطغى على أي اعتبارات داخلية أخرى. (ج) ضرورات الأمن والاستقرار: فقد سعى المغرب إلى صنع التوازن بين منع الفوضى إاجراء الإصلاحات السياسية. (د) التعددية الحزبية الشديدة: حيث ازداد عدد الأحزاب السياسية بشكل ملحوظ دون أي برامج سياسية مقبولة مما أضعف الثقة الشعبية بها. وأخيراً مسألة الصحراء الغربية: حيث منع انفصالها وكان يشكل هاجساً قومياً واولوية لا يمكن تجاوزها.

٣- لقد بينت الدراسة أن المغرب كان منذ عام ٢٠١١ مُرحباً بعملية الإصلاح السياسي والتعديل الدستوري ، ومن ثم التحول الديمقراطي، إلا أن المغرب لم يشأ أن يسير في المسار الفوضوي الذي اتخذته بعض الدول العربية منذ عام ٢٠١١ لقد سعى المغرب وبكل قواه السياسية الى الموازنة الدقيقة بين احتياجات الأمن والاستقرار ومواصلة الحياة الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ومواصلة عملية الإصلاح من جهة أخرى.

٤- أما بالنسبة للقوى السياسية الفاعلة ومواقفها من الإصلاح فقد بينت الدراسة تبني جميع القوى عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، وانخراط الجميع في النقاشات حول الإصلاحات الدستورية حتى خرجت بالطريقة التي تمت فيها, كذلك فإن انخراط معظم القوى السياسية في العملية الانتخابية والمشاركة في الحكومة البرلمانية، سواء الموالاة أو المعارضة يتبين توافق المغاربة على عملية الإصلاح والانتقال الديمقراطي الحقيقي القائم على اجماع وطني يجنب البلاد الكثير من الفوضى التي تفوق عمليات الإصلاح.

فقد قام المغرب بإجراءات متعددة نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، ويتضح لنا مما طرحه الملك "محمد السادس" حيث إنه قام بإجراء إصلاحات حكومية موسعة، وعمل على تطوير الدستور والقوانين، وضمن على فصل السلطات وتعزيزها متخذاً نهج الدولة المؤسساتية، وعزز مكانة رئيس الحكومة والبرلمان مازالت كما أكد أهمية احترام حقوق الإنسان وحماية الحريات ونجد أن هذه الإصلاحات ما زالت في مرحلة الاختبار الفعلي حيث تواجه الدولة المغربية عدة تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وأهمها مسألة القضاء على الفساد التي تعد من أهم القضايا المطروحة في المملكة المغربية، وقد تعهد الملك "محمد السادس" بالقضاء على الفساد، كما نصه الدستور المغربي الجديد (٢٠١١) وقام بإنشاء هيئات للقضاء على الفساد والرشوة وحماية المال العام، وتحسين مستويات المعيشة للمواطن المغربي، والحد من الفقر والتفاوتات الاقتصادية بين المناطق.

وقد وعت المغرب مبكراً أن الحركات الاجتماعية قد تصبح، إذا لم يتم احتواؤها والتعامل الجدي مع مطالبها، مصدراً حقيقياً لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي قد يؤدي إلى تصدع النسيج المجتمعي في البلاد.

إن المستقبل سينبئ بالخير في المغرب، فقد بينت الحالة أن الإجراءات الدستورية والعملية ما كانت لتتم لولا موافقة الملك وقيادته لهذه العملية وشاركت القوى السياسية الفاعلة من موالاة ومعارضة على حد سواء. لذلك فمن المتوقع أن تتواصل عملية الإصلاح ،في المغرب بخطى ثابتة بعيداً عن الخطابات والتطرف في الرأي حيث ستتواصل عملية الإصلاح ولكن دون

التضحية بالاستقرار السياسي الذي تنعم به البلاد، وستتواصل عملية تشكيل الحكومات البرلمانية والتي ستأسس على أن الحزب الفائز في الانتخابات مع مشاركة أحزاب أخرى تمنع أي جهة من الاستئثار بالسلطة.

وإن مدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة القادمة يقدم قيودا على عملية الإصلاح ذاتها، ومدى شرعية تلك العملية ومؤسسات الدولة، كذلك فيما يتعلق بمدى توافر بيئة مستقرة تعطي دعما لعمليات الإصلاح السياسي.

وبناء على ذلك فتوصي هذه الدراسة بما يلي :

١- زيادة عدد الدراسات النظرية حول الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وذلك للإجابة عن التساؤلات مثل متى ينجح؟ ومتى يفشل التحول الديمقراطي؟

٢- دراسة حالات أخرى مشابهة للمغرب تمت فيها عملية الإصلاح السياسي بنجاح مثل الأردن، تبين تطورات تلك العملية.

٣- دراسة حالات فشلت فيها عملية الإصلاح مثل ليبيا وسوريا.

٤- القيام بعدد من الدراسات المقارنة بين أكثر من حاله لاستكشاف الخصائص المتشابهة لجميع الدول التي تمر بعملية انتقال سياسي وإصلاحات دستورية وتحول ديمقراطي. ومن ثم خصائص الحالات الناجحة وخصائص الحالات الفاشلة.

٥- مقارنة حالات بين دول عربية أخرى، وأخرى غير عربية وذلك لاستكشاف الخصائص المتعلقة والمميزة بالعالم العربي دون غيره.

المراجـــــع

١- النبط، سفيان، "محمد السادس الملك الذي غيّر وجه المغرب"، موقع معلومات الصحافة والاعلام، مارس ٢٠١٦,

www.infomedia.ma/2016/03/29/208760

/حصريا-محمد-السادس-الملك-الذي-غيّر-وجه

٢- لكريني، إدريس، "تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب"، الوارف للدراسات الإنسانية، ٢٠٠٩،

http://www.alwaref.org/arabic/2009-02-26-01-53-47/125-2009-04-02-03-34-27

٣- "الإنصاف" هيئة طوت "سنوات الرصاص" بالمغرب"، الجزيرة للموسوعات السياسية، ٢٠١٥/٥/٢٥

www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2015/6/1

/هيئة-الإنصاف-والمصالحة

٤- "صلاحيات هيئة الانصاف والمصالحة", تقرير هيئة الحقيقة المغربية: رد اعتبار ضحايا الماضي في حاضر غير مؤكد، هيئة الانصاف والمصالحة، نوفمبر ٢٠٠٥,

https://www.hrw.org/legacy/arabic/reports/2005/morocco1105/5.htm

٥- "المغرب: البطالة في صفوف الشباب "قنبلة موقوتة" وسبب رئيسي للقلق الاجتماعي", فرانس٢٤, ١١ شباط ٢٠١٨,

https://www.france24.com/ar/20180211

-المغرب- بطالة-شباب- قنبلة- موقوتة- احتجاجات

٦- "المغرب الملكية والإصلاحات المحققة", صحيفة إيلاف الاليكترونية، لندن، ٥ أكتوبر, ٢٠١٦,

https://elaphmorocco.com/Web/news/2016/10/1835.html

٧- "المغرب يجني ثمار إصلاحات الملك محمد السادس", شبكة الشرق الأوسط, ٥ أكتوبر, ٢٠١٦,

https://middle-east-online.com

المغرب- يجني- ثمار-اصلاحات-الملك-محمد-السادس

٨- "المغرب بين النظام الملكي والإصلاحات", صحيفة الوسط، العدد: ٥١٤٥, ٧ أكتوبر, ٢٠١٦.

٩- برادة، يونس، "الملكية والأحزاب في المغرب: مقاربة السياسة الحزبية للملكية"، نشر في موقع محمد الجابري، ٢٠١١/٣/٣٠،

http://www.aljabriabed.net/n65_01berrada.(2).htm#_edn1

١٠ - أحمد، إسلام، "حركة ٢٠ فبراير: نموذج للحركات الشبابية في المغرب العربي"، نشر في البديل، الإثنين ٢٠ فبراير ٢٠١٢,

http://elbadil.com/2012/02/29088/

١١- "نص الخطاب السامي الذي وجهه الملك محمد السادس إلى الأمة"، الرباط، ٩ مارس ٢٠١١,

http://www.swissinfo.ch/media/cms/files/swissinfo/2011/03/discours09032011ar-29839428.pdf

١٢- "دستور المملكة المغربية ٢٠١١ ,الباب الثاني، الفصول ٢٤،٢٥.

١٣- حوراني، ألبرت، "الطريق إلى المغرب: قراءة في الاستشراق"، ترجمة عبد النبي اصطيف، دمشق، التراث العربي، العدد السابع، السنة الثانية، ١٥نيسان ١٩٨٢.
١٤- أوفقير، سعيد، "البطالة في المغرب: توقعات متشائمة ومخاوف متزايدة"، ٣ ديسمبر ٢٠١٦، الترا الصوت،

https://www.ultrasawt.com
/البطالة-في-المغرب-توقعات-متشائمة-ومخاوف-متزايدة/سعيد-ولفقير/مجتمع/عشوائيات

١٥- المبادرة بعمالة إنزكان أيت ملول", نشر في الموقع الرسمي لعمالة إنزكان أيت ملول، تاريخ الدخول للموقع: ٢٦ يوليو ٢٠١٩, متاح من:
http://prefecture-inezgane.gov.ma/?page_id=260

١٦- " المبادرة الوطنية للتنمية البشرية", الإستراتيجيات الكبرى، قطاع الاتصال، موقع وزارة الثقافة والاتصال الإلكتروني، المملكة المغربية، تاريخ الدخول للموقع ٢٦ يوليو ٢٠١٩, متاح من:
المبادرة-الوطنية- للتنمية-البشرية-٠

http://www.maroc.ma/ar/conten
١٧- الشطي، عبد الالة، "إستراتيجية التنمية البشرية في المغرب١",مواضيع وأبحاث سياسية، الحوار المتمدن، العدد ١٦٢٢, ٢٥ يوليو ٢٠٠٦.
١٨- الهاشمي، محمد، "ثلاث تحديات: كيف تتعامل المغرب مع التهديدات غير التقليدية"، في ندوة عامة تمت مناقشتها في مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة بجامعة ابن زهر أكادير، بتاريخ ١٠ يونيو, ٢٠١٦,

https://futureuae.com/ar/Activity/Item/21/
ثلاثة- تحديات- كيف- تتعامل- المغرب- مع- التهديدات-غير- التقليدية

١٩ - " الضريس: إرساء مناخ من الأمن والاستقرار، عنصر لا محيد عنه، لالتحاق المغرب -19 بمصاف الدول الصاعدة", صحيفة تليكسبريس الإلكترونية, ٢٠١٦/٦/٣,
http://telexpresse.com/permalink/53142.html
٢٠-"لائحة الأحزاب السياسية", هيئات سياسية ونقابية، قطاع الاتصال، موقع وزارة الثقافة والاتصال الإلكتروني، المملكة المغربية، تاريخ الدخول للموقع: ٢٦ يوليو ٢٠١٩, متاح من:

www.maroc.ma/ar/content /لائحة-الأحزاب-السياسية
٢١-الفانك، فهد، "ما هي الحكومة البرلمانية؟"، صحيفة الرأي، الأحد ٢٠١٢/٣/١٨.

٢٢- البطاينة، فيصل، "ماهي الحكومة البرلمانية"، أخبار جفرا، الخميس ١٩٧٠/١/١.
دستور المملكة المغربية ٢٠١١، تاريخ الدخول للموقع: ٢٦ يوليو ٢٠١٩, متاح من:
http://www.khayma.com/almoudaress/dousstour/dousstour4.htm

٢٣- ماريانا أوتاوا، مريد رايلي، أواق كارنيجي، سلسلة الشرق الأوسط،" المغرب من الإصلاح الهرمي الى الانتقال الديمقراطي"، (العدد:٧١)، سبتمبر ٢٠٠٦.
٢٤- عبد الرحمن أحمد خيزران، "النظام السياسي المغربي وشرعنه احتكار السلطة (٢/٣)"، موقع جماعة العدل والإحسان، ١٤ أبريل ٢٠١٥, تاريخ زيارة الموقع:
https://www.aljamaa.net/ar/2005/04/14
/النظام-السياسي-المغربي-وشرعنة-احتكار-٣/

٢٥- سطي، عبد الإله، "الملكية البرلمانية وأسئلة الإصلاح الدستوري في المغرب، المجلة العربية للعلوم السياسية، (العددان: ٤٩-٥٠), مركز دراسات الوحدة العربية, آذار-حزيران ٢٠١٦,

file:///C:/Users/asos/Downloads/abd_alilah_sati_-SIYASEYYA-_49-50-FINAL.indd-6.pdf

٢٧ – جرموني ، رشيد " المجتمع المدني: بين السياق الكوني والتجربة المغربية " ، المجلة السياسية ، تاريخ الدخول للموقع : ٢٧ يوليو ٢٠١٩، متاح من:

http://www.aljabriabed.net/n97_02jarmounii.htm

٢٦- الوردي، العباس، "المجتمع المدني المغربي: الوظائف، التحديات والرهانات"، هسبريس, ٣١ مايو ٢٠١٢.

٢٧-الإخصاصي، محمد، "الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد: ٤٤٤، مركز دراسات الوحدة العربية, فبراير ٢٠١٦.